



إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: الوضعية النظامية والمالية لفئة التقنيين المشتركين بين الوزارات

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيدة الوزيرة المحترمة،

- تُعد فئة التقنيين المشتركين بين الوزارات ركيزة أساسية في سيرورة العمل الإداري داخل مختلف القطاعات العمومية، لما تضطلع به من مهام تقنية ومهنية دقيقة تسهم في تحديث الإدارة، وتبسيط المساطر، ورقمنة الخدمات، والرفع من أداء المرافق العمومية.
- ورغم هذا الدور الجوهري، فإن هذه الفئة ما زالت تعاني من تأخر تسوية عدد من مطالبها العادلة والمشروعة، وعلى رأسها:
- تعديل النظام الأساسي الخاص بهيئة التقنيين بما ينسجم مع مستجدات الوظيفة العمومية ويراعي تطور الأدوار التقنية والمهنية المنوطة بهم.
- رفع الحيف المرتبط بالعدالة الأجرية والمهنية مقارنة مع فئات أخرى ذات مهام موازية، وضمان مبدأ الإنصاف في الترقية والتعويضات.
- تحسين الوضعية المادية والمعيشية للتقنيين بما يتلاءم مع المهارات التقنية التي يقدمونها والخدمات النوعية التي يؤمنونها لفائدة الدولة والمواطنين.
- لذا نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة عن:
- عن الإجراءات المزمع اتخاذها من طرف وزارتك من أجل مراجعة النظام الأساسي للتقنيين المشتركين بين الوزارات؟
 - ومتى سيتم تنزيل إصلاحات فعلية تنصف هذه الفئة في الأجور والترقيات والتعويضات، انسجاماً مع مبدأ المساواة في الحقوق والمهام؟
 - وهل هناك أجندة واضحة لتدارك التأخر في الاستجابة لهذه المطالب، التي طال انتظارها من

طرف آلاف التقنيين داخل الإدارة المغربية؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد

